الاربعاء ١٧ شعبان ١٤٢٦هـ - ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٠٣

الحبشان يتفاعل مع طرح د. العبدالله وحماس حول رواتب الهيئات والمؤسسات

أهم مشاكلنا أننا لا نبدأ من حيث انتهى الآخرون!

عبدالله الحبشان

تعقيباً على ما ذكره الأخوان الأستاذ د. سعود العبدالله في عدد «الرياض» ١٣٥٧٧ الصادر يوم الجمعة ١٤٢٦/٧/٢١هـ والأستاذ محمد عبدالله حماس في عدد «الرياض» ١٣٥٩٠ يوم الخميس ١٤٢٦/٨/٤هـ من انتقادات موضوعية على القرار القاضي بالحد من رواتب الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق، وما ذكروه من ان هناك سلبيات كثيرة لذلك القرار سوف تؤتي اكلها على المدى البعيد وتؤثر كبير الاثر على مملكتنا الحبيبة من الناحية الادارية والاقتصادية وكذلك السياسية، وما تطرق اليه الأستاذ محمد حماس من ان موظفي تلك الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق لم يفرحوا بتلك الزيادة التي اقرت من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حفظه الله ورعاه، حيث انهم موعودون بخفض لرواتبهم وحرمانهم من المزايا التي يتمتعون بها حالياً، ونقلهم من التأمينات الاجتماعية الى التقاعد المدني، وما طالب به الزميلان من اعادة النظر في ذلك القرار ودراسته دراسة كافية ومتأنية.

اقول ان ما تنبأ له الزملاء من سلبيات وانتقادات لذلك القرار بدأت تظهر على مستوى سطح الادارة في تلك الهيئات والمؤسسات العامة، فقد بدأت ظاهرة التسرب الرهيب من الموظفين في تلك الجهات الى الشركات الخاصة في نفس المجال، وبدأت الانتاجية تتجه الى التناقص الملحوظ في عملها، وذلك بسبب ذلك التسرب اولاً، ثم بسبب النفسية السلبية التي يعيشها اولئك الموظفون.

ان المشكلة العظمى والتي لم تتنبه لها اللجنة الوزارية الموقرة في اصدارها لذلك القرار ان تلك الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق هي في مجملها، تمثل اهم مصادر الدخل لدى الدولة وفقها الله ولا تمثل عبئاً على الدولة بل انها تستمد مواردها من الدخل الذي تورده الى الخزينة العامة، ومنها هيئة تنظيم الكهرباء وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي ادخلت في خزينة الدولة في العام المنصرم قرابة الثلاثة عشر مليار وهو ما يمثل الترخيص الثاني للجوال والذي منح لشركة اتحاد اتصالات، وكذلك الهيئة الملكية بالجبيل وينبع والتي تشرف على قطاع الصناعة في مملكتنا الحبيبة والذي يمثل احد اهم الموارد التي تتكىء الدولة عليه، وكذلك هيئة الاستثمار وهيئة الطيران المدني واللتان تم وأدهما في مهدهما بهذا القرار، وقس على ذلك باقي تلك الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق، الامر الذي مع ذلك القرار سيؤدي الى انخفاض هائل في انتاجية تلك الجهات الحكومية، ونكون قد رجعنا عشر خطوات الى الوراء.

ان مما يدل دلالة كبيرة وواضحة على وجود خلل واضح في عدم دراسة نتائج ذلك القرار قبل صدوره هو مبدأ الاستثناء على ذلك القرار، فقد تم استثناء هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد السعودي وصندوق التنمية الصناعية في ذلك القرار، وكذلك ما تم بعد صدوره من استثناءات لبعض الجهات الأخرى التي كانت مشمولة بذلك القرار.

ان من اهم مشاكلنا اننا لا نقتنع بمبدأ ان تبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولكننا نصر على خوض التجربة ميدانياً لنتجرع مرارة مثل تلك القرارات الى ان نصل الى النتيجة الحقيقية، ثم نعود الى ما توصل اليه الآخرون في نفس المجال، لقد اقر البنك الدولي انه من الواجب ان يكون الكادر الوظيفي للجهات الحكومية التي تشرف على قطاع خاص اعلى بنسبة ٣٠٪ من كادر تلك الشركات التي تشرف عليها، ولم يأت هذا القرار الا بعد تجربة قاسية توصل بعدها البنك الدولي الى هذه النتجية، وقد طبقت جميع الدول العربية وغير العربية هذا القرار، ومشوا على خطى من سبقوهم في هذا المجال وابتدأوا من حيث انتهى الآخرون، ونحن هنا بهذا القرار نصر على خوض هذه التجربة التي خاضعها الآخرون ثم نعود الى ما توصلوا اليه من حل لتلك المشكلة.

اخيراً اوافق الزميلين فيما طالبا به من اعادة لدراسة ذلك القرار دراسة متأنية وبمشاركة تلك الجهات التي شملها ذلك القرار، والاخذ بتجارب الدول الأخرى في هذا المجال، الامر الذي يصب في مصلحة هذا الوطن، والله الموفق.